الأمم المتحدة CEDAW

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/CHN/3-4
10 June 1997
ARABIC
ORIGINAL: CHINESE

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

اللجنة المعنية بالقضاء على
التمييز ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

التقارير الدورية الثالثة والرابعة للدول الأطراف

الصين*

* للاطلاع على التقرير الأولي المقدم من حكومة الصين، انظر CEDAW/C/5/Add.14؛ وعلى النظر فيه من قبل اللجنة، انظر CEDAW/C/SR.33 و CEDAW/C/SR.34 و CEDAW/C/SR.36 والوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والثلاثون، الملحق رقم ٤٥ (A/39/45)، الفقرات ١٢٥-١٨٠. وللاطلاع على التقارير الدورية الثانية المقدمة من حكومة الصين، انظر CEDAW/C/13/Add.26، وعلى النظر فيها من قبل اللجنة، انظر CEDAW/C/SR.195 والوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، الملحق رقم ٣٨ (A/47/38)، الفقرات ١٤٥-٢١٨.

280797 220797 97-18307

التقريران الوطنيان الثالث والرابع بشأن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

الصين

مقدمة

١ - صدقت الصين على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (المشار إليها فيما بعد باسم "الاتفاقية") في عام ١٩٨٠. وهذا التقرير يضم التقريرين الثالث والرابع المقدمين للأمين العام للأمم المتحدة وفقا للمادة ١٨ من الاتفاقية.

٢ - وقد قدمت الصين تقريرها الأول في عام ١٩٨٥ ثم تقريرها الثاني في عام ١٩٨٩، وكان هذا التقرير الثاني موضع استعراض في عام ١٩٩٢. وبسبب الإعداد للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، لم تقدم الصين تقريرها الثالث في موعده. ومن هنا، يقدم التقريران الثالث والرابع باعتبارهما تقريرا واحدا.

٣ - وهذا التقرير يغطي تنفيذ الصين للاتفاقية منذ عام ١٩٨٩، أي منذ تقديمها التقرير الثاني، وحتى عام ١٩٩٥ مع التشديد بشكل خاص على الحالة السائدة عقب استعراض التقرير من جانب اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في عام ١٩٩٢.

٤ - وهذا التقرير يتضمن ثلاثة أجزاء، ويتناول الجزء الأول الحالة الراهنة للمرأة الصينية والإحصاءات ذات الصلة، ويجمل الجزء الثاني تنفيذ الصين للاتفاقية، فيما يفصل الجزء الثالث الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة الصينية من أجل متابعة منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

٥ - وقد أكدت جمهورية الصين الشعبية من جديد أنها ما زالت متحفظة على الفقرة ١ من المادة ٢٩ من الاتفاقية.

الجزء الأول

حقائق وأرقام أساسية بشأن المرأة الصينية

في آذار/ مارس ١٩٩٢، قررت الأمم المتحدة أن تعقد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين، عاصمة الصين، في عام ١٩٩٥. وقد أدى هذا القرار إلى لفت انتباه العالم إلى حالة المرأة الصينية.

وقد تعرضت المرأة الصينية لإذلال طويل الأجل ولقمع وحشي في المجتمع الاقطاعي وما تلاه من مجتمع شبه اقطاعي ومجتمع خاضع لشبه استعمار. ولم تصل النساء الصينيات، وهن يمثلن ربع سكان العالم من النساء، إلى تحررهن التاريخي إلا بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية.

وقد أعطت الصين الجديدة المرأة حقوقا مساوية لحقوق الرجال في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، إلى جانب الحياة الأسرية، وجعلت منها سيدة في الدولة والمجتمع. وقوانين الصين تكفل مساواة المرأة في مجال التمتع بالحقوق والمركز والاحترام الشخصي والكرامة. وقد سعت الحكومة الصينية إلى القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بالوسائل القانونية والإدارية والتعليمية، وكذلك إلى حماية حقوقها ومصالحها الخاصة، مما أتاح لها الإفادة إلى أقصى حد مما لديها من مواهب وقدرات. ومن منطلق احتفاظ النساء الصينيات بسيادتهن داخل حدود دولتهن، فإنهن قد اضطلعن بدور نشط في التنمية الوطنية، كما أسهمن على نحو كبير على الصعيد الوطني في الصناعة والزراعة والعلم والثقافة والتربية والصحة العامة وغير ذلك من مجالات. وفي نفس الوقت، طرأت تغييرات كبيرة على أسلوب تفكير النساء الصينيات اللائي استطعن، بفضل ما أظهرنه من احترام الذات والثقة في النفس، وعدم الاتكال على الغير، إلى جانب التطور الذاتي، إحراز تقدم ملموس في المشاركة السياسية والتعليم والمعرفة التكنولوجية ومهارات الإنتاج.

والصين بلد نام. ونظرا للعقبات التي تواجه المرأة الصينية من جراء قصور الأحوال الاجتماعية والاقتصادية وسيادة الأفكار القديمة في واقع الحياة، فلم يتحقق إنفاذ كامل للحقوق المتساوية للمرأة في مجال المشاركة السياسية والعمالة والتعليم إلى جانب الحق في الزواج والحياة الأسرية. والاستخفاف بالمرأة والتمييز ضدها، بل وانتهاك حقوقها ومصالحها، ليست بالأمور النادرة الحدوث، كما أن منزلتها تحتاج بشكل عام إلى مزيد من التحسين.

وقد كرست الحكومة الصينية نفسها من أجل تنمية الاقتصاد وتحسين النظام القانوني والقضاء على جميع الأفكار الرجعية التي تميز ضد المرأة وتحقيق الأهداف الاستراتيجية لإعلان ومنهاج عمل بيجين اللذين اعتمدا في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

وبحلول عام ١٩٩٥، بلغ مجموع السكان بالصين ١,٢١١٢١ بليون نسمة، وكانت نسبة ٤٨,٩٧ في المائة من هؤلاء السكان من النساء. وعلى صعيد البلد، بلغ معدل المواليد ١٧,١٢ في المائة ومعدل الوفيات ٦,٥٧ في المائة ومعدل النمو الطبيعي ١٠,٥٥ في المائة. وكان العمر المتوقع هو ٧٢ عاما للمرأة و ٦٩ عاما للرجل. وتوجد بالصين الآن ٣٢٠ مليون أسرة، ويجري تشكيل حوالي ١٠ ملايين أسرة جديدة كل سنة. ويصل معدل الطلاق بالبلد، حاليا، إلى ١,٥٤ في المائة.

المشاركة السياسية

عند انعقاد المؤتمر الشعبي الوطني الأول، في عام ١٩٥٤، حضرته ١٥٤ نائبة، وهؤلاء كن يمثلن ١٢ في المائة من مجموع النواب. وعند انعقاد المؤتمر الثامن، في عام ١٩٩٣، كان عدد النائبات قد ارتفع إلى ٦٢٦، أي ٢١,٠٣ في المائة من المجموع. واللجنة الوطنية الثامنة التابعة للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني تضم ٢٨٣ من النساء الأعضاء، مما يشكل ١٣,٥٢ في المائة من المجموع. وتوجد بالصين في الوقت الراهن، ٣ وزيرات و ١٤ نائبة وزير في الحكومة المركزية و ٢٣ نائبة حاكم مقاطعة و ٣٧٥ عمدة أو نائبة عمدة في المدن الصينية التي يبلغ عددها ٦٤٠. والنساء يشكلن ٣٣ في المائة من إجمالي قوة العمل بالحكومة.

وكانت من بين النساء أيضا نائبة لرئيس الجمهورية، وقد أصبحت بعد ذلك رئيسة فخرية للدولة، ونائبتان لرئيس الوزراء، وعضوتان بمجلس الدولة.

وتعلق الصين أهمية كبيرة على تدريب الكوادر النسائية من الأقليات الإثنية. وبحلول عام ١٩٩٢، كانت توجد بالبلد ٦٠٠ ٦٠٧ من هذه الكوادر النسائية، مما يشكل ٢٦,٦ في المائة من المجموع. وهناك ١٠٦ نائبة من الأقليات الإثنية بالمؤتمر الشعبي الوطني الثامن، وهن يمثلن ١٧ في المائة من النساء النائبات، وقد انتخبت ثلاث منهن أعضاء في اللجنة الدائمة لهذا المؤتمر.

التعليم

في الصين، يبلغ متوسط عدد سنوات الدراسة فيما يتعلق بنساء الحضر ٩,٩٧ سنة. وقد تمكنت نسبة ٥٦,٣ في المائة منهن من إكمال مرحلة الدراسة الثانوية أو الدراسة بمؤسسات التعليم اللاحقة لذلك، كما أتمت نسبة ٣٣,٣ في المائة المرحلة الإعدادية، وأنهت نسبة ٨,٣ في المائة مرحلة الدراسة الابتدائية، ولا توجد سوى نسبة ٢,١ في المائة من الأميات وشبه الأميات. وفي الريف، يلاحظ أن الأرقام المناظرة هي كما يلي: ٨,٩ في المائة و ٢٦,٦ في المائة و ٢٧,٩ في المائة و ٣٦,٦ في المائة.

الرعاية الصحية

قامت الصين، اعتبارا من هذا العام، بإدخال رعاية الأم والطفل في خطتها الخمسية التاسعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية (١٩٩٦-٢٠٠٠)، التي تتضمن، من بين ما تتضمن، زيادة الاستثمار في مجال رعاية الأم والطفل، ومضاعفة الجهود لخفض معدلي وفيات الأمهات والرضع إلى جانب معدل تشوه المواليد. ووفقا

للإحصائيات، انخفض معدلا وفيات الأمهات والرضع لعام ١٩٩٥ عن المعدلين اللذين كانا سائدين في عام ١٩٩٠ بنسبة ١٥-٣٠ في المائة و ٥ - ٢٠ في المائة، على التوالي. وفي السنوات الأخيرة، انخفض معدل وفيات الأمهات بالصين بنسبة ٦ إلى ٧ لكل ٠٠٠ ١٠٠ في المتوسط كل سنة.

وثمة تركيز على المناطق الريفية في إطار الجهود الطبية والصحية. وقد اضطلعت شبكة الرعاية الصحية للأمهات والأطفال (وهي شبكة ثلاثية الأطر على صعيد المقاطعة والمنطقة والقرية) بدور هام في مجال كفالة صحة النساء بالريف. وفي الوقت الراهن، يبلغ معدلا وفيات الأمهات والرضع ٦٧,٣ لكل ٠٠٠ ١٠٠ و ٤٥,٧ في المائة، على التوالي (وكان الرقمان المناظران، في سنوات التحرير الأولى، هما ٥٠٠ ١ لكل ٠٠٠ ١٠٠ و ٢٥٠ في المائة). وأمكن السيطرة، إلى حد كبير، على الأمراض المنتشرة والكثيرة الحدوث، التي تتعرض لها الريفيات. وقد نشرت المعلومات المتصلة بالنظافة الصحية، على نطاق واسع، في المناطق الريفية.

العمالة

خلال فترة الخطة الخمسية الثامنة (١٩٩١-١٩٩٥)، تعرض هيكل العمل والعمالة لتغيرات ملحوظة بسبب النمو الاقتصادي السريع. وكان التحسن في غاية الوضوح فيما يتصل بزيادة نسبة النساء في مجموع قوة العمل، بصورة لم تحدث من قبل. ووفقا للإحصاءات، كانت توجد بالصين، ٢٧٠ امرأة عاملة في نهاية عام ١٩٩٤، أي ٤٤,٨ في المائة من مجموع العاملين، وهذه النسبة تزيد قليلا عن النسبة المتعلقة بعام ١٩٩٠، البالغة ٤٤,٦ في المائة. والحكومة تولي اهتماما كبيرا بعمالة المرأة. ومع تضاؤل الشروط البدنية التي يتطلبها العمل بسبب التوسع في تطبيق تكنولوجيات أحدث، أصبح مزيد من الأعمال متاحا أمام المرأة.

وخلال فترة الخطة الخمسية التاسعة (١٩٩٦-٢٠٠٠)، سوف تستعيض الصين عن هيكل العمالة الحالي، الذي تضطلع فيه المؤسسات الكبيرة والمتوسطة والمملوكة للدولة بدور أرباب العمل الرئيسيين، بهيكل جديد تقوم فيه الدولة بتشجيع وتيسير العمالة الذاتية، وذلك من خلال توجيه سياسي تفضيلي وخطط للدعم تقوم على أساس المجتمع المحلي. وفي هذه الفترة، ستبذل جهود كبيرة في ميدان تنمية مهارات العمل لدى العمال وتحسين سوق العمل. ومن المتوخى بحلول عام ٢٠٠٠، إبقاء معدل البطالة في المدن عند حدود ٤ في المائة. وهذه السياسات ستؤدي إلى آثار إيجابية فيما يخص تحسين معدل عمالة المرأة، وزيادة فرص إعادة توظيف العاملات اللائي يتعرضن لتسريح مؤقت.

الجزء الثاني

المادة ٢

منذ عام ١٩٤٩، نص دستور جمهورية الصين الشعبية على مجموعة من الحقوق القانونية للرجل والمرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأسرية وغير ذلك من المجالات. وخلال العقود الماضية، كان هناك تحسن مستمر في القوانين والأنظمة التي ترمي إلى حماية الحقوق والمصالح المشروعة للمرأة. ومنذ عام ١٩٩٢، صدرت مجموعة من القوانين الهامة والوثائق البرنامجية ذات الصلة التي تتعلق بحماية حقوق ومصالح المرأة، مثل قانون جمهورية الصين الشعبية لحماية حقوق ومصالح المرأة (والمشار إليه فيما بعد باسم "قانون المرأة")، وقانون العمل بجمهورية الصين الشعبية، وقانون جمهورية الصين الشعبية المتعلق بالرعايـــة الصحية للأمهـــات والرضع، والبرنامج الخاص بتنمية المرأة الصينية (١٩٩٥-٢٠٠٠) (والمشار إليه فيما بعد باسم "البرنامج"). وقانون المرأة والبرنامج وثيقتان هامتان في تاريخ حركة المرأة الصينية، ولهما دلالة بعيدة المدى فيما يتصل بالمضي في القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتعزيز مركز ودور المرأة، وتهيئة مناخ سليم للسلوك الاجتماعي يتميز باحترام وحماية المرأة. وهاتان الوثيقتان موضع اهتمام كبير من قبل الحكومة، فهما يمثلان تدبيرا حكوميا جديدا بشأن تحسين مركز المرأة في الصين.

(أ) قانون جمهورية الصين الشعبية لحماية حقوق ومصالح المرأة

أصدر هذا القانون المؤتمر الشعبي الوطني لجمهورية الصين الشعبية في نيسان/أبريل ١٩٩٢، وجرى تنفيذه على صعيد الدولة بأسرها في نفس العام. وهو أول قانون أساسي بالصين يتناول حقوق ومصالح المرأة بطريقة محددة ومنظمة. ومن منطلق تغطية كافة نواحي الحياة الاجتماعية والانتاجية للمرأة، يحدد القانون الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية والتعليمية وحقوق العمل بالنسبة للمرأة، فضلا عن حقوقها في الزواج والأسرة وحقوقها الشخصية. ويشدد القانون أيضا على مسؤولية الدولة والمسؤولية القانونية. والقانون يتضمن عناصر مضافة في ضوء الظروف الجديدة. وهذا يعني أنه أكثر شمولا في المضمون وأكثر تفصيلا في الأحكام المتصلة بمنح حماية خاصة للمرأة، وذلك بالقياس إلى القوانين المحددة التي صدرت في الماضي.

١ - وفي إطار الاستجابة إزاء الانتهاكات الجديدة لحقوق ومصالح المرأة في السنوات الأخيرة، سواء في المناطق الريفية أم الحضرية، ينص القانون بوضوح، على سبيل المثال، على أن المرأة تتمتع بحقوق مساوية لحقوق الرجل في مجال توزيع الأرض بموجب نظام المسؤولية التعاقدية الأسرية وتخصيص قطع خاصة من الأرض لزراعة المحاصيل أو بناء المساكن.

٢ - ويسلط القانون الضوء على الحماية الخاصة لحقوق ومصالح المرأة، وهذا العمل يتضمن جوانب كثيرة. وفي ضوء عدم تسليم المجتمع حتى الآن تسليما كاملا بالمساواة بين الجنسين، ووجود تفرقة

في واقع الحياة، يأتي القانون بأحكام جديدة تتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة وتوظيفها وتشغيلها وحماية عملها وزواجها وما إلى ذلك.

٣ - والمجتمع بأسره يتحمل مسؤولية مشتركة في ميدان حماية حقوق ومصالح المرأة. كما ينص القانون على أنه ينبغي للوكالات الحكومية والمنظمات الاجتماعية والشركات والمؤسسات والمنظمات الشعبية في المناطق الحضرية والريفية، أن تكفل ممارسة المرأة لحقوقها وفقا للقانون، كما ينبغي للحكومة أن تكفل لهذه الهيئات الظروف اللازمة للاضطلاع بذلك. وبصفة خاصة، يجب على المنظمات النسائية، مثل الاتحاد النسائي لعموم الصين، أن تتقبل الشكاوى المقدمة من النساء اللائي تعرضت حقوقهن ومصالحهن للانتهاك، وأن تطلب التحقيق في كل حالة وتناولها على يد السلطات ذات الصلة.

٤ - والقانون ينص على أن الحكومة مسؤولة بجميع مستوياتها عن تنسيق ودراسة ومراقبة أعمال الإدارات ذات الصلة في مجال حماية حقوق ومصالح المرأة.

٥ - ويشجع القانون المرأة على الأخذ بالتحسن الذاتي وحماية النفس من خلال مطالبتها بالتحلي بروح احترام الذات والثقة في النفس وعدم الاعتماد على الغير والتطور الذاتي، مع حماية حقوقها ومصالحها المشروعة بالوسائل القانونية، فضلا عن مراعاة القوانين واحترام الآداب الاجتماعية، والوفاء بالالتزامات القانونية.

ولقد اتخذت الحكومة الصينية التدابير التالية لكفالة تنفيذ قانون المرأة.

١ - <u>إنشاء وكالات متخصصة للتنفيذ</u>

في شباط/فبراير ١٩٩٠، شكلت، في إطار مجلس الدولة، لجنة العمل المعنية بالمرأة والطفل، وأنيطت بها مسؤولية تنسيق أعمال الإدارات الحكومية المتصلة بحماية حقوق ومصالح النساء والأطفال وتزويدهم بخدمات عملية ومفيدة. واللجنة تضع وتنفذ برامج لتنمية المرأة، وتوفر الموارد البشرية والمادية والمالية اللازمة للاضطلاع بالمهام التي تفيد النساء والأطفال، وتنسيق تنفيذ القانون فيما بين الوكالات. وقد قامت الحكومات الشعبية في ثلاثين مقاطعة ومنطقة مستقلة ذاتيا وبلدية، وهي حكومات تابعة للحكومة المركزية بشكل مباشر، بتشكيل لجان عمل معنية بالمرأة والطفل أو لجان معنية بحماية حقوق ومصالح المرأة، من أجل تنفيذ قانون المرأة. وثمة وكالات مقامة لهذا الغرض أيضا من جانب الحكومات الشعبية على صعيد أقسام الشرطة (المدن) والنواحي (المقاطعات) والمناطق (بالمدن الصغيرة). وهذه الوكالات المركزية والمحلية تضطلع بمسؤولية تنفيذ قانون المرأة وسائر القوانين والأنظمة المتصلة بحماية حقوق ومصالح المرأة.

٢ - وضع تدابير محددة للتنفيذ

قام ما يكاد يكون جميع المقاطعات والأقاليم المستقلة ذاتيا والبلديات التي تتبع الحكومة المركزية بوضع وإصدار طرق مفصلة للتنفيذ في ضوء ظروفها واحتياجاتها. فالبرنامج الذي وضعته مقاطعة ليوننغ، على سبيل المثال، يشترط ألا يقل عدد المرشحات من النساء في انتخابات المؤتمر الشعبي المحلي عن ٢٥ في المائة وأنه يجب على الحكومات الشعبية بجميع مستوياتها أن تراعي آراء المنظمات النسائية عند صياغة برامج وسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تمس حقوقها ومصالحها. وبرنامج مقاطعة كنغاي يرفض ممارسة عدم تشغيل المرأة لأسباب تتعلق بنوع الجنس، واستبعاد النساء العاملات والتمييز ضدهن، والمبالغة في رفع مستوى معايير العمل دون داع فيما يتصل بالنساء العاملات عند التشغيل أو إعادة تنظيم العمل، ويحرم الحيلولة بين المرأة المطلقة أو المترملة عن الزواج من جديد مع وجود ممتلكات.

٣ - الاضطلاع على صعيد الدولة بحملة تثقيف جماهيرية للنوعية القانونية

أدخلت الحكومة الصينية الحملة الخمسية الثانية لتعميم المعارف القانونية أثناء الفترة ١٩٩٥-١٩٩١. وتقضي هذه الحملة بتثقيف جميع المواطنين في مجال قوانين الدولة الأساسية العشرة، بما فيها الدستور والقانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية والقانون المدني والقانون الخاص بالزواج، وقانون المرأة في وقت لاحق. وكانت هذه ثاني مرة تقوم فيها الصين على صعيد الدولة بحملة تثقيفية لزيادة توعية الجمهور بالقوانين (والحملة الأولى كانت مشمولة بالتقرير السابق). كما قام الاتحاد النسائي لعموم الصين، وهو أكبر منظمة نسائية بالبلد، في ضوء الظروف السائدة، بوضع برنامج لتعميم الثقافة المتعلقة بالقوانين فيما بين نساء الحضر والريف، باعتبار ذلك تكملة للحملة الخمسية الثانية لتعميم المعارف القانونية.

وتم الاضطلاع بهذا التثقيف المتعلق بالقانون فيما بين سكان من شتى الخلفيات الاجتماعية والثقافية والمهنية عن طريق الإذاعة والتلفزيون ووسائل الاعلان وسائر الأشكال الإعلامية، مما يؤدي إلى تقبل المرأة وتحسين أحوالها. كما أقيمت عروض ثقافية وحفلات سمر لسرد القصص ومحاضرات عامة وحلقات دراسية ودورات تدريبية وأنشطة استشارية للرد على استفسارات النساء والجمهور عامة. ووفقا للإحصاءات غير المكتملة، استفادت نسبة ٨٥ في المائة من النساء من مختلف أنشطة الحملة، وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ٩٥ في المائة في بعض المناطق.

٤ - الفحص والمراقبة

تضطلع المؤتمرات الشعبية ونوابها، على مختلف المستويات، بمسؤولية فحص ومراقبة تنفيذ قانون المرأة. وقد قام الفريق المشترك، الذي يتألف من نواب بالمؤتمر الشعبي الوطني وأعضاء بالوكالات ذات الصلة، بالعديد من عمليات التفقُّد في هذا الصدد، كما نظمت حكومات محلية كثيرة اجتماعات لتلخيص وتبادل التجارب المتصلة بتنفيذ القانون.

وبفضل هذه الأنشطة، تزايد على نحو كبير وعي المرأة الصينية بالقانون. والنساء لا يكتفين بدراسة وتفهم ومراعاة القانون فحسب، بل إنهن يستطعن الآن أن يحمين حقوقهن ومصالحهن المشروعة بالوسائل القانونية وأن يقاومن الأفعال غير المشروعة والإجرامية.

وقد يسرت التدابير السالفة الذكر من الدعاية لقانون المرأة وتعميمه وتنفيذه. ومع هذا، فإن تحقيق المساواة بين الجنسين، بمعناها الحقيقي، ما زال مهمة صعبة وبعيدة المدى. فزيادة وعي الجمهور بقانون المرأة لا يمكن إلا أن تكون مهمة طويلة الأجل، وخاصة في المناطق النائية والمتخلفة، فتعميم القانون غير كاف بحكم القيود المترتبة على التخلف الاقتصادي والثقافي. وما زالت توجد بكثرة في بعض الأحيان مشاكل عديدة تتعلق بإنفاذ القوانين، مما يتضمن انتهاكات خطيرة لحقوق ومصالح المرأة. وفي المستقبل، ستقوم الحكومة الصينية وكافة قطاعات المجتمع ببذل قصاراها من أجل الاضطلاع بعمل مثمر في إطار الحملة الخمسية الثالثة لتعميم المعارف القانونية (١٩٩٦-٢٠٠٠)، مع تسليط الضوء على وعي الجمهور بقانون المرأة، وقانون العمل، وقانون الرعاية الصحية للأمهات والرضع، وخاصة بين النساء بالمناطق النائية.

(ب) البرنامج المتعلق بتنمية المرأة الصينية

هذا البرنامج، الذي اعتُمد من قِبل مجلس الدولة في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٥ كيما ينفذ في كافة أنحاء البلد، هو أول برنامج شامل من نوعه تضعه الحكومة الصينية.

وفي ضوء الظروف الوطنية الصينية، حدد البرنامج ١١ هدفا يُتوخى بلوغها مع نهاية هذا القرن، وفيما يتصل بالمشاركة السياسية للمرأة، وعمالتها، وحمايتها في مجال العمل، وتثقيفها، ورعايتها الصحية، وتخفيف حدة الفقر لديها، وحقوقها الشخصية، والسياسات ذات الصلة، إضافة إلى التدابير المتعلقة ببلوغ الأهداف. والبرنامج يشدد على ضرورة حل المشاكل الجديدة التي تواجه المرأة الصينية خلال عملية الإصلاح وبدء وإقامة هيكل اقتصادي سوقي اشتراكي، وهو يحدد بتعبيرات واضحة مجالات التنمية ذات الأولوية، ويسلط الضوء على ضرورة تحسين منزلة المرأة على نحو شامل ومستوى مشاركتها في التنمية مع إيلاء الاهتمام للنساء في المناطق غير المأهولة التي تسكنها أقليات إثنية فقيرة منعزلة، وحماية المصالح الخاصة بالقاصرات والنساء المسنات والنساء المعوقات. وهذه وثيقة ترمي إلى الحفاظ على الحقوق والمصالح المشروعة للمرأة، وتشجيع تنميتها الشاملة، ومعايرة وتوجيه عمل المرأة بالبلد، وذلك على نحو إجمالي.

والهدف العام لتنمية المرأة الصينية حتى عام ٢٠٠٠، وفقا لما جاء في البرنامج، يتمثل في أن المنزلة الشاملة للمرأة سوف تتحسن بشكل كبير، كما أن حقوقها في المساواة، التي نص عليها القانون، على صعيد الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والأسرية سوف تحظى بمزيد من الحماية خلال مشاركتها الدائمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإدارة شؤون الدولة والمجتمع.

وفيما يلي الأهداف المحددة:

١ - توفير مساعدة فعالة للنساء الفقيرات من أجل القضاء على الفقر عن طريق تزويد النساء في المناطق الفقيرة بتعليم أساسي وتدريب تقني. وسيقدم إلى عشرة ملايين من النساء تدريب تقني خاص يستند إلى برامج تدريبية أكثر شمولا حتى يستطعن اكتساب مهارة عملية واحدة على الأقل. وسيكون هناك، في المتوسط، اختصاصي زراعي فني واحد بكل قرية. وستنشأ، بالمناطق النائية، كيانات اقتصادية ترمي إلى تخفيف حدة الفقر، وتضم أساسا نساء فقيرات، لتوفير فرص العمل للمرأة الفقيرة، حتى يمكن حل مشكلة الغذاء والكساء بشكل أساسي بحلول نهاية هذا القرن.

٢ - السعي الحثيث لزيادة مشاركة المرأة في عملية صنع القرار وإدارة شؤون الدولة والمجتمع، مع التأكد من دخول المرأة عضوا في الهيئات القيادية الحكومية على مختلف المستويات، وزيادة نسبة النساء بشكل كبير في رئاسات الوكالات الحكومية، وتنظيم صفوف النساء حتى يقمن بدور فعال في التنمية الاجتماعية عن طريق تهيئة مزيد من فرص العمل وتوسيع نطاق فرص التوظيف أمام المرأة.

٣ - القيام، على نحو فعال، بتنمية تعليم المرأة وتعزيز مستواها العلمي والثقافي من خلال العمل تدريجيا على زيادة نسبة النساء اللائي يتلقين التعليم بشتى صوره وبمختلف مستوياته، وتعميم نظام التعليم الالزامي الذي يمتد تسع سنوات في جميع أنحاء البلد بشكل أساسي، وخفض معدل تسرب البنات في سن الدراسة وضغط هذا المعدل إلى ما دون ٢ في المائة. والحد من عدد النساء الأميات عن طريق تعليم ٣ ملايين من النساء كل عام، حتى يمكن القضاء على الأمية بشكل أساسي فيما بين الشابات والمسنات بحلول نهاية هذا القرن.

٤ - المضي قـُدما في مجال تحسين صحة المرأة، مع ضمان حقها في تنظيم الأسرة. وتعزيز استعداد مقدمي الرعاية للأمهات والأطفال وتحسين نوعية خدماتهم حتى تتاح لجميع النساء الحضريات والريفيات فرص التمتع بالرعاية الصحية، بما فيها الرعاية الصحية الإنجابية السليمة. وسوف تبلغ تغطية الرعاية الصحية للأمهات وتثقيفهن في المجال الصحي نسبة ٨٥ في المائة، كما سينخفض معدل وفيات الأم بنسبة ٥٠ في المائة عن مستواه في عام ١٩٩٠.

٥ - وضع تنظيمات إدارية وتدابير سياسية تتسم بطابع داعم وعملي وقابل للتنفيذ، وذلك من منطلق الالتزام بالدستور وقانون المرأة، حتى يمكن القيام على نحو أكثر فاعلية بإنفاذ قوانين حماية حقوق ومصالح المرأة. والحد من أعمال العنف الموجهة ضد النساء وانتهاكات حقوقهن ومصالحهن، وحظر الحط من قدر المرأة وتوجيه الإهانات لها في الأفلام وبرامج التلفزيون والصحف والدوريات. والاضطلاع بتثقيف جماهيري مكثف، بمختلف الصور، من خلال شتى القنوات، لزيادة التوعية القانونية لدى المجتمع بأسره وتشجيع احترام المرأة وحمايـــة حقوقها ومصالحها بموجب القانـون من أجل مساعدة النساء على صون ما لهن من حقوق ومصالح بالوسائل القانونية.

المادة ٣

على نحو ما هو مذكور في المادة ٢، فبغرض ضمان تنمية وتقدم كاملين للمرأة وتمتعها بحقوق الإنسان والحريات الأساسية على أساس المساواة بين الجنسين سنت الصين مجموعة من القوانين والقواعد بشأن حقوق ومصالح المرأة. وقد صدر قانون جمهورية الصين الشعبية المتعلق بحماية المعوقين ثم قانون جمهورية الصين الشعبية المتعلق بحماية الأقليات في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ على التوالي وهما لا يستهدفان المرأة بصفة خاصة ولكن باعتبار أن المرأة تشكل جزءا كبيرا من كلتا الفئتين الخاصتين، فإن القانونين لم يكفلا فحسب تمتعها بالحقوق التي يستحقها الأشخاص العاديون، ولكنهما نصا أيضا على حمايتها الخاصة في ضوء ظروفها الحقيقية. وتتعرض مثل هذه النصوص الخاصة، على سبيل المثال، لمسائل التأهيل والعمالة والرعاية والحياة الثقافية للمعوقين ومسائل الحماية القضائية والاجتماعية، والحماية العائلية والمدرسية للقُصر، إلخ. وعلاوة على ذلك أتاح قانون العمل وقانون الرعاية الصحية للأم والطفل الصادران في عام ١٩٩٤ نصوصا إضافية لحماية حقوق ومصالح المرأة.

المادة ٤

الفقرة ١

(أ) لتأمين وجود نسبة مئوية سليمة من النساء في المشاركة السياسية، ينص قانون المرأة على وجود عدد سليم من المندوبات في المؤتمر الشعبي الوطني والمؤتمرات الشعبية على مختلف المستويات. وينبغي رفع هذه النسبة بالتدريج لكفالة الزيادة المطردة في مستوى المشاركة السياسية للمرأة.

(ب) لحماية حقوق المرأة ومصالحها من احتمال التعدي عليها أنشأت كثير من الجهات شركات قانونية ومراكز استشارية قانونية لتقديم الخدمات القانونية بشأن القضايا التي تكون المرأة ضحية فيها.

(ج) تأسس نظام ضمانات الأمومة. وأدخل هذا النظام لمواجهة ما درج عليه بعض أرباب الأعمال من التردد في تشغيل عاملات بسبب الحمل وتنشئة الأطفال. وأدمج هذا النظام في قوانين الدولة. ويجري تنفيذه في المؤسسات المملوكة للدولة وسوف ينتشر تدريجيا في المؤسسات الأخرى.

ويبين ما سبق بعض الممارسات الخاصة للصين بغرض حماية الحقوق والمصالح المشروعة للمرأة. وما فتئت هذه الممارسات تلعب دورا هاما من المتوقع أن يستمر لزمن طويل جدا في المستقبل.

الفقرة ٢

وبشأن التدابير الخاصة المتعلقة بحماية الأم، تتضمن قوانين ونظم الصين نصوصا كثيرة بهذا المعنى، تتراوح بين الحمل وتنشئة الأطفال وبين العمالة والتقاعد والوفاة. وتتبنى الدولة سياسات خاصة فيما يتصل بالأمهات المتمتعات بالصحة أو المريضات أو المعوقات على السواء. وبالنسبة للأمهات المسنات والأرامل والمعوقات، بصفة خاصة، تأخذ مصلحة الشؤون المدنية في الحكومة ووحدات العمل التابعة لأرباب الأعمال ولجان الأحياء على عاتقها واجب توفير الرعاية الخاصة والمساعدة. ولا يتم هذا استجابة

لسياسات وقوانين الدولة فقط، وإنما يشكل أيضا تعبيرا عما يعتز به المجتمع الصيني من تقاليد ونزعات إنسانية درج على احترامها منذ زمن طويل.

وفي عام ١٩٩٤ شاركت مؤسسة رعاية سكان الصين ورابطة تنظيم الأسرة في الصين ومنظمات أخرى في بدء "مشروع السعادة" الذي يستهدف القضاء على الفقر عن طريق التنمية للأمهات الفقيرات. ومنذ عام ١٩٩٥ استفاد أكثر من ٤٠٠ امرأة فقيرة من هذا المشروع. وفي عام ١٩٩٦ استهدف المشروع الأمهات الفقيرات في ١٤ مقاطعة على أساس أربع مقاطعات في السنة السابقة. وتمتع "مشروع السعادة" بدعم متحمس من جانب المجتمع وتلقى منذ ذلك الحين هبات من مئات الآلاف من الناس. وابتداء من عام ١٩٩٦ خططت بعض المنظمات لمساعدة الأمهات الفقيرات من خلال خطط معينة "لإغاثة الأنداد".

المادة ٥

(أ) دأبت وسائط الإعلام الجماهيري للصين على تقديم المرأة الصينية دائما في ضوء إيجابي يغطي دورها وإنجازاتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، ويصورها بأنها ذات شخصية مستقلة وإخلاص لمهنتها بما يبرز قيمتها الاجتماعية. وقدمت الصحف والدوريات النسائية البالغ عددها ١٢٣ في البلد بصفة خاصة مساهمتها الواجبة في تنمية وتقدم المرأة. وهي تركز في تقاريرها على صورة المرأة الجديدة كما ترسم صورة المرأة القادرة على تنظيم المشاريع وصورة المرأة المشتغلة بالعلوم وغير ذلك من الأدوار النموذجية للمرأة. وهي تناصر روح "الأبعاد الأربعة للذات" ما بين احترام الذات، والثقة في الذات، والاعتماد على الذات، وتحسين الذات مع التركيز على التقدم المذهبي والعرقي والتعليمي. كما تعطى الأولوية للدور الاجتماعي للمرأة وتكافح القوالب التقليدية الجامدة فيما تدافع بقوة عن المساواة بين الجنسين. وهي تنصب نفسها ممثلة لمصالح المرأة فتعكس مطامحها وحماية حقوقها ومصالحها المشروعة حيثما يكون هناك تمييز ضد المرأة على نحو ما يوجد في القبول بالكليات وتكليف خريجي الجامعات بالأعمال وترقية الكوادر. والواقع أن تغطية الأحداث من جانب جريدة المرأة الصينية لمدة ٨ أشهر حفزت الإدارات الحكومية المعنية على صياغة قواعد مؤيدة للمساواة بين الجنسين.

وبالرغم من الدور المحمود الذي تؤديه وسائط الإعلام الجماهيري في عرض صورة إيجابية للمرأة، فإنها لم تقم بما يكفي للترويج لمساهمات المرأة ودورها. وبالإضافة إلى ذلك فإن المنتجات السمعية البصرية وغيرهما من المنشورات الالكترونية التي تصور العنف الجنسي والشخصيات النسائية المنحطة قد شقت طريقها بضراوة في السنوات الأخيرة إلى السوق الثقافية في مدن الصين الكبيرة والمتوسطة الحجم. ولإزالة هذه التحيزات المستندة إلى وسائط الإعلام ضد المرأة وأثرها الاجتماعي السلبي، اتخذت الحكومة الصينية والهيئات التشريعية سلسلة من التدابير بما في ذلك اعتماد قانون جمهورية الصين الشعبية بشأن الإعلان، في الدورة العاشرة للمؤتمر الشعبي الوطني الثامن في نيسان/أبريل ١٩٩٤. وتنص المادة ٢ من هذا القانون على ألا تحتوي الإعلانات على عناصر مميزة لنوع الجنس أو مواد داعرة أو مخيفة أو عنيفة أو فاحشة. ودأب تليفزيون الصين المركزي على اتخاذ خطوات ملموسة لزيادة التغطية التليفزيونية للمرأة الناجحة. ويستقبل الجمهور بحرارة برنامجا بعنوان "نصف السماء". وفي السنوات الأخيرة شنت الحكومة

الصينية حملات سنوية على المنشورات والمنتجات المرئية غير المشروعة أو الداعرة بما يكفل محاربة الجرائم وتطهير البيئة الاجتماعية وتوسيع سوق الأعمال الثقافية الصحية.

وتحبذ الحكومة الصينية تقاسم الزوج والزوجة أعمال المنزل وتنشئة الأطفال. فمنذ بداية الإصلاح والانفتاح، وبصفة خاصة بفضل النمو الاقتصادي السريع، والتحسن العام في تعليم الناس في عقول المواطنين جذور مفهوم المساواة بين الجنسين، والمساواة بين الزوج والزوجة والمساواة بين جميع أفراد الأسرة. كما عزز مفهوم المسؤولية بين الزوج والزوجة في تقاسم أعمال المنزل وتنشئة الأطفال فيما تهيئت قوة دفع جديدة لاتجاه تقاسم الجوانب الداخلية والخارجية للحياة الأسرية. وتمارس الصين منذ سنوات في المناطق الريفية والحضرية على السواء النشاط المسمى "أُسر المزايا الخمس" الذي يقصد الى الترويج لأسلوب حياتي جديد في الأسرة يتميز بالصحة والعلم وحسن الأخلاق بتسليط الضوء على المساعدة المتبادلة بين الزوج والزوجة وتقاسم الأعمال المنزلية وتنشئة الأطفال. ويوجد اليوم أكثر من ٨٠ مليون أسرة من هذا النوع حظيت بهذا الشرف. ويلعب هذا النشاط وغيره من الأنشطة دورا إيجابيا في زيادة التوعية الشاملة لأعضاء الأسر والدعوة الى تقاسم الأعمال المنزلية وتحسين الاستقرار العائلي.

(ب) وفيما يتعلق بالوظيفة الاجتماعية للأم والمسؤولية المشتركة للوالدين في تربية أبنائهما، نظمت الحكومة الصينية مدارس للوالدين لتعليمهما مسؤولية ومعارف الوالدية على النحو المقدم في التقرير الثاني. وفي الوقت ذاته، فمن خلال أنشطة مثل "أُسر المزايا الخمس" يعبئ المجتمع بأسره لتوسيع الوظيفة الاجتماعية للأم وتقاسم الأعمال المنزلية وتنشئة الأطفال. وزيادة على ذلك استحدثت الصين "مؤسسة الحمل" وهي مشروع مالي عام يمكن بواسطته أن تتلقى الأمهات الحوامل مكافآت. وهذا يبرز الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية للأمومة. وقد أجرت بعض المنظمات الجماهيرية انتخابات لاختيار الآباء الممتازين كوسيلة لتشجيع المشاركة في تنشئة الأطفال.

وفيما يتعلق بمنح أولوية عليا لمصالح الأم والطفل تحت أي ظروف، يتضمن قانون المرأة وقانون الإرث في الصين الأحكام التالية: لا يقدم الزوج طلبا للطلاق أثناء حمل الزوجة أو قيامها بالحضانة. وفي وقت الطلاق بين الوالدين يسبغ القانون حماية خاصة على الأطفال القصر الذين لهم حق وحرية الاختيار في العيش مع أي من الوالدين؛ وفي حالة وفاة الوالدين كليهما للأطفال الحق في أن يرثوا أموالهما.

المادة ٦

تحظر القوانين واللوائح في الصين الاتجار في النساء والدعارة الإجبارية وتنظر إليها بوصفها أفعالا إجرامية.

وفي عام ١٩٨٩ أصدر مجلس الدولة المنشور الذي يحظر بحسم اختطاف وبيع النساء والأطفال.

وفي عام ١٩٩١ اعتمدت اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي الوطني السابع في دورتها الحادية والعشرين القرار الذي يقضي بمعاقبة المجرمين المدانين بأخذ المرأة والطفل وبيعهما واختطافهما والقرار القاضي بتغليظ العقوبة على الدعارة.

ويتضمن قانون المرأة الصادر عام ١٩٩٢ أحكاما تتعلق بمنع أخذ النساء وبيعهم واختطافهم وحظر العمل على تشغيل المرأة في الدعارة أو إجبارها أو تحريضها على الدعارة أو السكوت عن اشتغالها بالدعارة أو تهيئة السبل لهذا الاشتغال.

وفي السنوات الأخيرة صعدت وكالة إنفاذ القوانين في الصين حربها ضد الاتجار في المرأة وتشغيلها بالدعارة الإجبارية في تعديل شامل للنظام العام. وبفضل تعاون قطاعات عريضة من المجتمع تمت السيطرة بشكل فعال على مثل هذه الأنشطة الإجرامية. وانخفض على صعيد الدولة عدد القضايا التي تشمل اختطاف الأفراد وبيعهم. كما نقصت قضايا إيذاء المرأة وتم معالجة أسوأ قضايا الإيذاء في الوقت المناسب.

المادة ٧

ينص دستور الصين على أن جميع مواطني جمهورية الصين الشعبية الذين بلغت أعمارهم ١٨ عاما لهم الحق في التصويت والترشيح في الانتخابات بصرف النظر عن الوضع العرقي، أو العنصري، أو نوع الجنس، أو المهنة، أو الخلفية العائلية، أو المعتقد الديني، أو التعليم، أو وضع التملك، أو مدة الإقامة. ولعقود متتالية ظلت النسبة المئوية لمشاركة المرأة في الانتخابات تحرز زيادة ثابتة. وبلغت هذه النسبة المئوية في الوقت الحاضر ما يربو على ٩٥ في المائة. ولضمان استمرار الزيادة في المشاركة السياسية للمرأة صاغت الوكالات الحكومية الصينية تدابير محددة تستهدف إبراز واختيار كوادر نسائية أكثر تأهيلا على طريق الإصلاح والانفتاح. وتبنت هذه الوكالات عقد عدد من الاجتماعات بعد عام ١٩٩٠ تركز على ضرورة وجود كوادر نسائية في قيادة البلد وحكومات الأقاليم مع وجود كادر نسائي واحد على الأقل في قيادة حكومة المقاطعات (الإقليمية والبلدية والمستقلة ذاتيا). وبفضل هذه الجهود التي تبذلها الحكومة والمجتمع بأسره زادت النسبة المئوية لمشاركة المرأة بدرجة ملحوظة فتولت أعداد كبيرة من الكوادر النسائية مراكز قيادية. وفي الوقت الحاضر يوجد بالصين ١٢,٧ مليون من الكوادر النسائية أو ٣٣ في المائة من العدد الإجمالي بالكوادر. كما ازداد عدد الكوادر النسائية في مختلف المواقع القيادية.

ولرفع مستوى المشاركة السياسية للمرأة بدرجة ثابتة اتخذت الحكومة الصينية التدابير التالية:

١ - وضع خطط للتركيز على تدريب الكوادر النسائية

منذ اجتماع ١٩٩٠ المتعلق باختيار وتدريب الكوادر النسائية وضعت الحكومات على جميع المستويات هذا العمل على جداول أعمالها اليومية وأولته دراسة منتظمة. وقامت أكثر من ٢٠ من المقاطعات والمناطق المستقلة ذاتيا والبلديات الواقعة مباشرة تحت سلطة الحكومة المركزية بصياغة خططها لاختيار

وتدريب الكوادر النسائية. ووضعت بعض المواقع برامج لمدد تصل حتى الى خمس أو عشر سنوات لهذا الغرض وأدمجتها في جداول أعمالها العادية.

٢ - الارتقاء بكوادر التدريب النسائية

الارتقاء بالنوعية المهنية هو أفضل شرط أساسي لدخول المرأة في المستويات الأعلى لصنع القرار. وقد أنشئت مدارس خاصة لتوفير التدريب للكوادر من خلال الحكومات المركزية والمحلية على السواء. ولدى كثير من الفروع الحكومية والمؤسسات والمشاريع الكبرى المعاهد الخاصة بها حيث تدرس الكوادر السياسية والمعارف المهنية. وتوفد الكوادر النسائية الى هذه المدارس بانتظام في برامج مختلفة وتوضع الثقة في كل منهن بوصفها العمود الفقري الذي يعتمد عليه، أو تسند اليهم وظائف المستويات الأعلى بعد التخرج.

٣ - رسم للأهداف اللازمة لضمان النسبة المئوية من المشاركة السياسية للمرأة

تحديد نسبة مئوية للمشاركة السياسية للمرأة هو تدبير ملائم لضمان حق المرأة في المشاركة السياسية. ويكون هذا التحديد ضروريا بصورة خاصة عندما لا تكون المساواة بين الجنسين قد أصبحت واقعا ناجزا. وعلى سبيل المثال، فقد أصدر المؤتمر الشعبي الوطني مع إدارات أخرى، خلال انتخابات نواب الشعب على صعيدي المحليات والمدن في عام ١٩٩٠، تعميما يقضي بألا تقل النسبة المئوية للنواب من النساء عن ٢٠ في المائة. وأظهرت النتائج أن ما يزيد على ٢١ في المائة من النواب المنتخبين كانوا من النساء وبلغت هذه النسبة ٢٥ في المائة في بعض المناطق.

٤ - إنشاء مصرف للمواهب النسائية

يقوم الاتحاد النسائي لعموم الصين مع فروعه على مختلف الصعد، للتدريب وتوفير الكوادر النسائية باعتبارها تشكل قواعد مهمة، بمهمة إسداء المشورة للحكومة، وعن طريق إنشاء مصرف المواهب النسائية، إضافة إلى ما لدى الاتحاد من شبكات وملفات للمعلومات، فإن مسؤولي الاتحاد قادرون على معرفة الموهوبات المؤهلات من الكوادر النسائية وعلى تزكيتهن لدى المنظمات والمشاريع الحكومية.

ولدى الصين عدد كبير من المنظمات النسائية غير الحكومية والرابطات. والاتحاد النسائي وحده يضم في عضويته ما يزيد على ٨٠٠ ٥ مجموعة. وتنظر الحكومة والشعب إلى الاتحاد النسائي لعموم الصين، باعتباره أكبر منظمة غير حكومية في الصين، على أنه بمثابة الجسر الذي يجمع بين النساء من سكان الصين. ويضم في عضويته نوابا منتخبين للمجالس الشعبية على مختلف الصعد، وأعضاء في اللجان الوطنية والإقليمية التابعة للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني، بالإضافة إلى موظفين حكوميين، وموظفين عاملين في حقلي العلوم والتكنولوجيا، وعاملين في المجال الاجتماعي، وغيرهم من المشتركين مباشرة في صوغ ودراسة السياسات الحكومية مع العمل، في توقيت دقيق على تنظيم آراء وتطلعات المرأة. وقد قدمت النائبات المنتخبات إلى المجالس الشعبية والأعضاء من النساء في اللجان التابعة للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني، قرارات وتوصيات بشأن مسائل منها التشريع الوطني والإقليمي لحماية

حقوق المرأة ومصالحها، وعمالة المرأة وسن التقاعد للمثقفات المسنات وإتاحة فرص العمل لخريجات الجامعات وما إلى ذلك. وبعضها تم اعتماده وتنفيذه.

المادة ٨

تعلق الحكومة الصينية أهمية كبيرة على مشاركة المرأة في الشؤون الدولية. وجميع وفودها الرسمية إلى المؤتمرات الدولية أو الإقليمية تضم أعضاء من النساء. فبالاضافة إلى حضور الدورات السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة، ولجنة حقوق الانسان، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة المعنية باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والوكالات المتخصصة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، شاركت المرأة الصينية بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٦ في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والموئل الثاني. وفي إطار الاستعدادات لعقد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة لعام ١٩٩٥، شاركت المندوبات الصينيات في جميع الاجتماعات التحضيرية الإقليمية الحكومية وغير الحكومية. وقد ضم وفد الحكومة الصينية في عداد أعضائه الـ ٨١ إلى المؤتمر ٦٦ امرأة.

ومن أصل ما مجموعه ٢٠٠ ١ امرأة من العاملات في المجال الدبلوماسي للصين، هناك تسع سفيرات، يمثلن ٥,٩٨ في المائة من مجموع سفراء الصين الحاليين. واستنادا إلى الاحصاءات، فمنذ نشأة الصين الجديدة، عملت ٢٧ امرأة صينية سفيرات لبلدهن. وبالاضافة إلى ذلك تشغل صينيات أيضا وظائف في منظومة الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى.

المادة ٩

استنادا إلى قانون الجنسية الصيني الذي جرت صياغته في عام ١٩٨٠، يتمتع جميع المواطنين الصينيين، ذكورا وإناثا، وكذلك أبناؤهم، بالحقوق المتساوية في اكتساب الجنسية أو التخلي عنها أو استعادتها.

المادة ١٠

يؤكد دستور الصين وقوانينها وأنظمتها ويكفل تمتع المرأة بحقوق التعليم على قدم المساواة مع الرجل. وهذه المساواة في الحقوق تطبق على القبول في المدارس ودخول مدارس المستويات الأعلى، وشغل الوظائف بعد التخرج، ومنح الدرجات الأكاديمية، ومتابعة الدراسة في البلدان الأجنبية، وما إلى ذلك. والحكومة الصينية تفسح مجالا واسعا لتنمية تعليم المرأة. وتتخذ الدولة، في مجال التعليم بالمدارس الرسمية، خطوات فعالة لزيادة معدل الالتحاق بالمدارس، ومعدل انتظام الطالبات في الدراسة ونسبة التحاقهن بمدارس التعليم العالي. وفي المناطق النائية الفقيرة التي تقطنها أقليات أنشأت مدارس أو صفوف مجانية مقصورة على الفتيات. وتولي الحكومة الصينية وثيق الاهتمام لضمان تمتع المرأة بالحقوق في التعليم، وتعتبر ذلك حلقة أساسية في رفع مستوى الأمة الصينية والنهوض الشامل بالمجتمع الصيني.

وفي السنوات الأخيرة، حقق تعليم الفتيات في الصين تقدما ملحوظا، من خلال عدة تدابير منها إدارة التعليم حسب الأصول القانونية، وحشد مشاركة المجتمعات المحلية وإيجاد قنوات متعددة لجمع الأموال. وفي عام ١٩٩٥، كان معدل قبول الأطفال الذين هم في سن الدراسة بالتعليم الابتدائي في الصين ٩٨,٥ في المائة، وبلغ هذا المعدل ٩٨,٢ في المائة بالنسبة للفتيات. ومعدل نقاط الاختلاف بين الجنسين في هذا الصدد انخفض من ٤,٦ في المائة في عام ١٩٨٥ إلى ٠,٦٦ في المائة فقط في نهاية عام ١٩٩٥. وبلغت نسبة الطالبات في مؤسسات التعليم في المرحلة الثانوية والمرحلة الثالثة ومرحلة الدراسات العليا في ٤٧,٣ في المائة و ٣٥,٤ في المائة و ٢٤,٨ في المائة على التوالي. وتشدد الحكومة الصينية أيضا على تعليم الكبار والتعليم المهني ومحو أمية المرأة. ولدى الصين الآن ٦٧٩ ١ مدرسة مهنية ثانوية للبنات و ٣ جامعات مهنية للنساء تضم ما يزيد على ٦٠ اختصاصا لتلبية احتياجات الطالبات. ويدرس الآن ما يزيد على ١٦ مليون امرأة في مدارس تعليم الكبار.

ولمواجهة المشاكل المتعلقة بتعليم الفتيات في المناطق الفقيرة، فإن قانون التعليم الإلزامي في الصين والقانون المعني بالمرأة، وقانون حماية القصر وبرنامج إصلاح وتطوير التعليم في الصين، وهي قوانين صدرت جميعها في السنوات الأخيرة، تتضمن بشكل صريح أحكاما وتدابير تتعلق بتعليم الفتيات. وقد اعتمدت حكومات الصعيدين المركزي والمحلي سياسات وتدابير تهدف إلى تعزيز تعليم الفتيات. وفي بعض المناطق، تبذل جهود من أجل أن تتشارك الوكالات العاملة في مجالات التخطيط والتمويل والتعليم والشؤون المدنية في العمل وفي تجميع الموارد المقدمة من الأسر والمدارس والمجتمعات المحلية عموما، لصالح تعزيز تعليم الفتيات. وشرع الاتحاد النسائي لعموم الصين بالاشتراك مع مؤسسة أطفال الصين في تنفيذ "برنامج براعم الربيع" الذي يهدف إلى مساعدة الفتيات المتسربات من الدراسة عن طريق تلقي مساهمات من قطاعات اجتماعية واسعة. وقد أعاد البرنامج ما يزيد على ٠٠٠ ١٠٠ فتاة إلى المدرسة في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ وحدهما.

وبالإضافة إلى ذلك، تعلق الحكومة الصينية أهمية على التنمية الخلقية والثقافية والبدنية للطلبة، ويدخل مفهوم المساواة بين الجنسين في متن جميع أنواع الكتب الدراسية. ويتمتع الطلاب ذوو الأداء الممتاز، بصرف النظر عن نوع جنسهم، بفرص متساوية في الحصول على المنح الدراسية والمعونات المالية. وأنشئ ما يزيد على ٢٨٠ ألف مدرسة للآباء والأمهات لمساعدتهم على اكتساب المعرفة برعاية الطفل وتعليمه، فضلا عن معلومات أخرى بما فيها تلك المتعلقة بتنظيم الأسرة.

المادة ١١

دأبت الحكومة الصينية على إعطاء الأولوية لحماية حقوق ومصالح المرأة في مجال العمل. ومنذ تأسيس الجمهورية الشعبية، وخصوصا منذ بداية الإصلاح والانفتاح، اعتمدت الصين عددا كبيرا من القوانين والأنظمة في هذا المجال، كالأنظمة المتعلقة بتنظيم الزائدين من عمال المشاريع التي تمتلكها الدولة، والأنظمة المتعلقة بحماية عمل العاملات، وتلك المتعلقة بطائفة الأعمال غير الملائمة للعاملات والمتعلقة بالرعاية الصحية للعاملات والأساليب المتعلقة بتأمينات الأمومة للعاملات في الشركات بهدف تنفيذها على

سبيل التجربة، وغير ذلك من الأنظمة. وهذه الوثائق تتضمن أحكاما شاملة بحماية حقوق العمل للمرأة ومصالحها في مجالات كالتوظيف وعلاقات العمل والأجور وحماية اليد العاملة والضمان الاجتماعي. وبعد إصدار القانون المعني بالمرأة في عام ١٩٩٢ وقانون العمل في عام ١٩٩٤ أصبحت قوانين الصين في هذا المجال أكثر اكتمالا مما مهد السبيل لتحقيق حماية أفضل للمساواة في الحقوق بين المرأة والرجل في التوظيف. وفي الوقت نفسه، أولت الإدارات العمالية على مختلف المستويات عناية أوثق لتنفيذ القوانين والأنظمة المتصلة بالعمل عن طريق زيادة الإشراف على تنفيذ العمال لمهامهم ومعالجة انتهاكات الحقوق والمصالح المشروعة للعاملات. واعتمدت الحكومة على مختلف المستويات بعض تدابير السياسات للمساعدة على حل المشاكل التي تلحق الضرر بالمرأة في مجالات الاستخدام.

١ - الفرص المتكافئة للعمالة

ينص دستور الصين على أن المرأة تتمتع بحقوق مساوية للرجل في التوظيف. ويضيف قانون العمل الجديد أنه "يحظر، لدى توظيف العمال، رفض توظيف المرأة أو رفع معايير التوظيف للمرأة بالاستناد إلى أسباب تتعلق بنوع الجنس، باستثناء فئات العمل والوظائف التي تعينها الدولة على أنها غير ملائمة للمرأة". وينص القانون المعني بالمرأة أنه "لا يجوز لأي وحدة استخدام أن تطرد العاملات أو أن تلغي من طرف واحد عقود عملهن على أساس زواجهن أو حملهن أو أمومتهن أو إرضاعهن". ومع التحسين المطرد للقوانين المتعلقة بحماية حقوق المرأة ومصالحها والنمو السريع لاقتصاد البلد، يزداد عدد العاملات بصورة مطردة ويتوسع نطاق عمالتهن. ومن الحرف التي يطغى فيها عدد العاملات، الصناعة التحويلية والأعمال المزرعية والبناء والنقل والاتصالات والاتجار والمال والتجارة والرعاية الصحية والتعليم، وغير ذلك.

٢ - مبدأ الأجر المتكافئ عن العمل المتكافئ والضمان الاجتماعي

مبدأ الأجر المتكافئ عن العمل المتكافئ منفذ في الصين بصورة عامة. والعمال في نفس خط الإنتاج، الذين يتمتعون بمهارات متماثلة يتلقون أجورا متكافئة. وينص القانون المعني بالمرأة على أن الرجال والنساء يتمتعون بالمساواة في الحقوق في استئجار المنازل وتلقي استحقاقات الرعاية الاجتماعية وفرص التدريب المهني. وعند التقاعد، يظل العاملون والعاملات متمتعين بفرص الحصول على الرعاية الصحية المجانية، ورهنا بطول مدة الخدمة، فإن المعاش التقاعدي للمسنين يعادل ٧٠ - ٩٠ في المائة من الأجر الأساسي.

٣ - حماية القوى العاملة

اتخذت الحكومة الصينية تدابير دقيقة لحماية القوى العاملة لصالح النساء العاملات. وتقضي هذه التدابير بأنه لا يجوز أن تعمل المرأة في وظائف غير ملائمة لها من الناحية البدنية وأنه يحق للمرأة ٩٠ يوم إجازة أمومة مدفوعة مع أن بعض الوكالات الحكومية والوحدات الصناعية تطيل فترة الاستفادة إلى ستة أشهر؛ وأنه للحوامل والمرضعات من العاملات أن يعملن قدرا أقل من حيث كمية الإنتاج والوقت؛ وأنه ينبغي للمشاريع التي تستخدم عددا كبيرا من العاملات أن تنشئ مستوصفات وعنابر استراحة خاصة للحوامل وغرف للإرضاع وروضات وحضانات للأطفال. وفي السنوات الأخيرة، وبهدف التخفيف من عبء

الأعمال المنزلية على العاملات حتى يتاح لهن متسع من الوقت للشؤون العامة، جرى بذل جهود كبيرة لتحقيق تنمية مطردة للتعليم قبل المدرسي. ونتيجة لذلك، أصبح لدى الصين، بنهاية عام ١٩٩٥، حوالي ١٨٠ ألف روضة أطفال يلتحق بها ما مجموعه ٢٧,١١ مليون طفل، بزيادة ٣٧,٠ في المائة على ما كانت عليه في عام ١٩٩٠.

٤ - الحماية الإدارية والقضائية

ينص القانون على أنه عندما ينشأ نزاع يتعلق بالعمل، نتيجة لرفض أرباب الأعمال توظيف العاملات أو إسناد الوظائف وبمسائل فصل العمال وحماية القوى العاملة، يجوز لأطراف النزاع أن يقدموا طلبا لحله عن طريق التحكيم بواسطة لجنة التحكيم المعنية بالنزاعات، وفي حال عدم الرضى بنتيجة التحكيم، يجوز رفع دعوى إلى محكمة الشعب طلبا لتسوية قضائية. وتتولى الوكالات الحكومية لشؤون العمل أمر أرباب الأعمال الذين تثبت مسؤوليتهم عن انتهاك الأنظمة المتعلقة بحماية عمالة المرأة، وفي الحالة التي تكون فيها مصالح المرأة قد تضررت، يتوجب على رب العمل المعني أن يقدم تعويضا عن الضرر. فإذا كانت الظروف التي أدت إلى الضرر تتسم بجسامة كافية لتؤلف جريمة فإن الوكالة المعنية بإنفاذ القانون تنظر في أمر المسؤولية الجنائية للطرف المذنب.

٥ - التعزيز القوي للإصلاح في نظام التأمين الخاص بالأمومة

أدخلت الأنظمة المتعلقة بحماية المرأة العاملة في مجال العمل، التي أصدرها مجلس الدولة في عام ١٩٨٨، إصلاحا في نظام التأمين المتعلق بالأمومة وذلك بإطالة مدة إجازة الأمومة التي اتبعتها عدد من المشاريع النموذجية لحشد الموارد على أساس اشتراكي لتحقيق هذه الغاية بتوجيه من وزارة العمل. ففي عام ١٩٩٤، عمدت الوزارة، جنبا إلى جنب مع الاتحاد النسائي لعموم الصين واتحاد نقابات العمال لعموم الصين وبعض المنظمات الأخرى، إلى صياغة طرق للتأمين الخاص بالأمومة للعاملات في المؤسسات من أجل تنفيذه على أساس تجريبي، وقد أصبحت هذه الطرق سارية المفعول في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وتكفل هذه الطرق، العمل، على أساس اجتماعي، لحشد الموارد اللازمة للتأمين وأن تدفع المؤسسات أقساطا، تحسب وفق نسبة ثابتة من أجور العاملات، إلى جهات تأمين محددة في إطار إنشاء مؤسسة للتأمين الخاص بالأمومة. وتتألف استحقاقات الأمومة من بدل أمومة، وإجازة أمومة مدفوعة الأجر ورعاية صحية. ويجوز للعاملات أن يحصلن، بتقديم شهادات الأمومة المتعلقة بهن، على بدلات من جهات التأمين المحددة وأن يستردن مصاريف رعايتهن الصحية ذات العلاقة بالأمومة. وتحدد أجور العاملات اللائي يتمتعن باجازة الأمومة بمستوى المتوسط الشهري للمؤسسة في السنة السابقة وتقدمه مؤسسة التأمين. وقد أدخل هذا الإصلاح في ثلثي مقاطعات الصين (المدن).

٦ - إعادة تدريب العاملات المسرحات

أدى الإصلاح والانفتاح عموما في الصين إلى تعجيل النمو الاقتصادي وأتاح قدرا أكبر من الأعمال والفرص للمرأة. على أنه ترتب على تجريد المؤسسات وإعادة تشكيل الهياكل الصناعية أن أصبحت بعض العاملات زائدات عن الحاجة، بل تم تسريح عاملات أخريات لأن مهاراتهن التقنية لم ترق إلى تلبية

متطلبات الإنتاج الحديث والسوق المتغيرة. وتشكل النساء الجزء الأكبر من العمال المسرحين نتيجة لتحصيلهن التعليمي والتقني غير المواتي. وهذا يشكل تحديا خطيرا يواجه الحكومة الصينية.

وللعمل على حل المشكلة، انتهجت الحكومة عددا من السياسات في هذا المجال. فالأنظمة المتعلقة بتعيين العاملين الفائضين في المؤسسات التي تملكها الدولة، مثلا، والتي أعلنها مجلس الدولة، تنص على أنه يجوز إعطاء العاملات، أثناء فترة الحمل والرضاعة، اجازات تصل إلى سنتين بناء على طلبهن. وتدفع لهن الأجور المعتادة أثناء اجازات الأمومة الرسمية الخاصة بهن فيما تدفع مصاريف المعيشة لهن فيما بعد. وأصدرت الحكومات على شتى المستويات أيضا تدابير مناظرة ترمي إلى حماية مصالح العاملات.

ومن أجل العمل على إعادة استخدام العاملات المسرحات بما يكفل سلاسة تطوير الإصلاح، بدأت وزارة العمل في عام ١٩٩٣ "مشروع إعادة الاستخدام". وتتمثل المهمة الرئيسية لهذا المشروع في مساعدة العاملات المسرحات على العثور على أعمال في أقرب وقت ممكن، باستخدام خدمات دعم السياسات وخدمات الاستخدام الأخرى، مطلقة العنان لحماسة الحكومات والمؤسسات والمجتمعات، وجامعة بين التعيين في المؤسسات والعمل الحر وبرامج التعيين المجتمعية، وموفرة لهن التوجيه الوظيفي، والتعريف الوظيفي، والتدريب للانتقال من عمل إلى آخر. وقد قامت الحكومات على كل المستويات والدوائر الاجتماعية المختلفة، بما في ذلك نقابات العمال والمنظمات النسائية، بالكثير في مجال المساعدة في إيجاد أعمال للمسرحات، ولا سيما العاملات المسرحات، وتحقق في ذلك نجاحات مرموقة. وتشمل التدابير الرئيسية لإعادة استخدام العاملات المسرحات ما يلي:

١ - توفير ضمانات قانونية لحق المرأة العاملة في العمل، وذلك بإصدار القوانين والأنظمة ذات الصلة. فقد تضمنت الأحكام التفصيلية المتعلقة بتنفيذ القانون المتعلق بالمرأة، الذي وضعته الحكومة على كل المستويات، فقرة تؤكد على حق المرأة العاملة المسرحة في إعادة استخدامها. ووثيقة مقاطعة هيلونغيانغ، مثلا، تضم حكما واضح العبارة مفاده أن "المؤسسات لا ينبغي لها، سواء أثناء تعتبرها آلياتها التشغيلية أو قيامها بإصلاحات عمالية، بالتمييز، على أي أساس كان، ضد المرأة العاملة أو باستبعادها". وتنص وثيقة بلدية شنغهاي أيضا بعبارات واضحة على أن "حكومات الشعب على كل المستويات ينبغي أن تسعى، بشتى السبل، إلى تيسير استخدام المرأة. وتحث كل الوحدات على تعيين واستخدام المرأة المتوسطة العمر الراغبة في إعادة استخدامها". وصاغت المقاطعات والمدن والمناطق سياسات داعمة من زوايا مختلفة لكفالة إعادة استخدام المرأة العاملة المسرحة وهي تنص، في جملة أمور، على إعادة التدريب ما بعد الاستخدام وتقديم معونة لمصاريف المعيشة وما إلى ذلك. ونظرا لما بين مضامين البرامج التدريبية والاحتياجات الاجتماعية من تقارب، فقد زادت فرص المرأة المتدربة لإعادة استخدامها ازديادا كبيرا. فمعدل إعادة استخدام المرأة المتدربة في شنغهاي معدل مرتفع يصل إلى ٨٠ في المائة فيما يصل معدل إعادة استخدام المرأة المتدربة في هلونغيانغ إلى ٦٦ في المائة.

٢ - اتخاذ الترتيبات للاستخدام المباشر للمرأة العاملة المسرحة بتطوير الصناعة الثالثة. ففي مقاطعة ليوننغ، مثلا، أنشئت ١٢٢ ٥ شركة خدمات للأسر المعيشية. وأنشئ كذلك ٦٧٢ ٣ مرفقا لخدمات تقديم الأغذية والمشروبات وصنع الملبوسات، و ٠١٣ ٢ وحدة تجهيز، و ٢٩٠ ٢ دار حضانة وروضة أطفال، و ٣٢١ ٥ خدمة أخرى، و ٦٦٥ ٢ كيانا اقتصاديا من أنواع أُخر. وأعيد استخدام عدد كبير من المعاملات المسرحات. فعلى مدى السنوات الماضية، قامت الاتحادات النسائية على شتى المستويات، في معرض اضطلاعها بواجبها، مستفيدة في ذلك من مركزها كمنظمات جماهيرية، بتطوير نشط للصناعة الثالثة وأنشأت عددا كبيرا من الكيانات الاقتصادية ومرافق الخدمات الموجهة للمرأة والطفل والجمهور عموما، فوفرت أعمالا للكثير من النساء العاملات المسرحات.

المادة ١٢

الفقرة ١

١ - منذ بداية التسعينات، ارتقت الصين أكثر بمستوى خدمات رعاية الأم والطفل فيها. وأسفر ذلك عن تحسن عام في صحة المرأة والطفل. وبحلول عام ١٩٩٥، كان لدى الصين ٣٤٩ مرفقا طبيا مكرسا على وجه الخصوص لرعاية الأم والطفل، و ٤٩ مستشفى لأمراض النساء والتوليد، و ٨٣٢ ٢ عيادة لرعاية الأم والطفل، و ٣٥ مستشفى للأطفال. وفي المستشفيات العامة بالصين، التي يزيد عددها على ٠٠٠ ١٤ مستشفى، ويفوق مستواها المستوى القطري، أقسام لمعالجة أمراض النساء والأطفال. وفي الصين، علاوة على ذلك، يوجد أكثر من ٠٠٠ ٢ مركز خدمات متخصص في توفير المعلومات والمشورة بشأن تنظيم الأسرة. وبين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٣، تم توسيع أو تجديد أو إعادة بناء ٥١٥ مرفقا، على المستوى القطري، لرعاية الأمومة والطفولة. وتتألف شبكة الرعاية الصحية للأمومة والطفولة بكاملها الآن من ٢٠٠ ألف فني و ٣٤٠ ألف طبيبة ريفية و ٣٥٠ ألف قابلة.

وبدءا من عام ١٩٩٠، شرعت الصين في تنفيذ برنامج الخدمات المعززة للرعاية الصحية للمرأة والطفل/تنظيم الأسرة على مستوى القواعد الشعبية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وشمل البرنامج ٣٠٥ ناحية في المناطق النائية والمناطق التي تقطنها الأقليات ومناطق القواعد الثورية القديمة الواقعة ضمن ٢٧ مقاطعة ومنطقة حكم ذاتي وبلدية، ويقطنها عدد من السكان يبلغ مجموعه ١٢٠ مليون نسمة. وكان الاستثمار الكلي يتألف من منحة دولية قدرها ٢٧ مليونا من دولارات الولايات المتحدة و ٣٢٠ مليونا من اليوانات في شكل أموال دعم جمعتها السلطات المحلية في الصين. واستهدف المشروع القيام على مدى خمس سنوات، وعلى نحو تدريجي، بتدريب ٣٦٠ ألف طبيب ريفي وتوفير سيارات ومعدات لمرافق رعاية الأم والطفل في المناطق الفقيرة التي يشملها البرنامج. وعلاوة على ذلك، وضعت الحكومة الصينية برنامجا شاملا لرعاية الأم والطفل بقرض من البنك الدولي، وهو مشروع يستهدف تحسين المرافق الصحية للأمومة والطفولة في ٢٩٥ اقليما يبلغ تعداد سكانها ٩٠ مليون نسمة.

ولحماية حقوق المرأة والطفل في توفير الرعاية الصحية، أصدر المؤتمر الشعبي القومي الثامن للصين في دورته العاشرة المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ قانون جمهورية الصين الشعبية المتعلق برعاية الأمهات والرضع، وأصبح القانون ساري المفعول في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٥.

وبصياغة الاستراتيجية المتعلقة بتطوير الرعاية الصحية للأمومة والطفولة وبوضع تدابيرها ذات الصلة موضع التطبيق، تحسن المستوى الصحي للمرأة والطفل في الصين تحسنا مطردا. وحسب آخر الإحصاءات فإن ٩٠ في المائة من النساء الحوامل في المدن و ٦٥ في المائة منهن في الريف يتمتعن بإمكانية إجراء فحوص لهن سابقة للولادة وأن ٨٤,١ في المائة من الولادات تحضرها قابلات متدربات وأطباء. ويبلغ معدل الوفيات بين الأمهات أثناء النفاس في الصين ٦١,٩ في كل مائة ألف ومعدل الوفيات بين الرضع ٣٦,٤ في الألف وازداد معدل الرضاعة الطبيعية فوصل إلى ٦٤,٦ في المائة. ويبلغ العمر المتوقع للمرأة الصينية الآن ٧٢ سنة أي أنه يزيد بمقدار ٧ سنوات على رقم الأمم المتحدة المستهدف لعام ٢٠٠٠، وهو ٦٥ سنة.

والوسيلة الرئيسية لبلوغ الصين الهدف الذي يحدده برنامج الرعاية الصحية للأمومة والطفولة بحلول عام ٢٠٠٠ هو خفض معدل الوفيات بين الأمهات أثناء النفاس ومعدل الوفيات بين الرضع ومعدل الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة. وتحقيقا لهذه الغاية، اتخذت الحكومة الصينية التدابير التالية.

رفع مستوى أقسام التوليد في المستشفيات الحضرية والريفية وزيادة معدل الولادات في المستشفيات بالمناطق الريفية. وتحسين مهارات القابلات بتعزيز التدريب في المناطق الفقيرة والمناطق ذات الموقع غير الملائم وإشاعة الرضاعة الطبيعية والإجراءات الملائمة للأطفال في ذلك البلد. وإقامة ٣ ٠٠٠ مستشفى ملائمة للأطفال و ٥٠ إقليما وناحية وقضاء ملائمين للأطفال وكفالة معدل رضاعة طبيعية قدره ٨٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠.

وعلى مدى الأعوام الماضية، اضطلعت المنظمات غير الحكومية في الصين بدور بناء في المساعدة على وضع السياسات والقوانين المتعلقة بصحة المرأة وفي جعل البرامج والتدابير ذات الصلة في متناول الجمهور. ففي عام ١٩٩١، رعى اتحاد المرأة لعموم الصين مسابقة في المعلومات بشأن صحة المرأة في شتى أرجاء البلد اجتذبت عشرات الملايين من المشاركين. وفي عام ١٩٩٢، باشر الاتحاد في ٢١ مقاطعة ومنطقة حكم ذاتي وبلدية عملية ترويجية استهدفت تعزيز البحث العلمي في مجال صحة الأمومة. وفي عام ١٩٩٤، أجرى الاتحاد أيضا دراسة استقصائية لصحة الأمهات في ٨ نواح في ضواحي بيجين، ولم تعمل هذه الدراسة الاستقصائية على زيادة فهم الاتحاد للحالة الصحية للمرأة الصينية فحسب ولكنها وفرت أيضا معلومات مفيدة للوكالات الصحية الحكومية.

الفقرة ٢

ينص قانون جمهورية الصين الشعبية المتعلق بالرعاية الصحية للأمهات والرضع على وجوب تقديم الخدمات الصحية إلى النساء والأمهات في مراحل ما قبل الزواج وما قبل الحمل وما قبل الولادة وما بعد الولادة واللائي يتولين رعاية رضيع أو طفل صغير.

وتشمل الخدمات الصحية في فترة ما قبل الزواج الإرشاد الصحي والمشورة والفحص البدني في فترة ما قبل الزواج. وتشمل الخدمات الصحية في فترة ما قبل الولادة الإرشاد بشأن صحة الأم والرضيع والرعاية الصحية للأم والرعاية الصحية للجنين ورعاية الوليد، والتوجيه لولادة مأمونة، والتغذية المتوازنة، والرضاعة الطبيعية. وكما هو منصوص عليه في المادة ١٤ من هذا القانون، ينبغي تقديم المشورة والإرشاد إلى المرأة الحامل والنفساء فيما يتعلق بمسائل الصحة والتغذية والناحية النفسية وغير ذلك من المسائل فضلا عن توفير فحوص طبية منتظمة في فترة ما قبل الولادة وغير ذلك من الخدمات. وتقضي المادة ٢٤ بأنه ينبغي لمرافق الرعاية الصحية والطبية تقديم إرشادات إلى المرأة النفساء حول تربية الأطفال على أساس علمي إضافة إلى التغذية المتوازنة والرضاعة الطبيعية.

المادة ١٣

جرى تناول البنود (أ) و (ب) و (ج) في تقارير سابقة وما زالت المعلومات ذات الصلة قائمة دون أن يطرأ عليها تغيير.

وهناك معلومات إضافية بشأن البند (ب): يسمح للمرأة بالتقدم بطلب للحصول على قروض من المصارف الوطنية والتعاونيات الائتمانية. وتشارك بعض المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك الاتحادات النسائية، في هذا النوع من العمليات، مثل إجراء أنشطة مقابل أجر في المناطق الفقيرة بقروض مخصصة لتخفيف الفقر. ويستهدف مشروع السعادة المذكور أعلاه تقديم قروض بلا فائدة أو قروض تفضيلية إلى الأمهات الفقيرات بمساهمة من القطاعات الاجتماعية العريضة بهدف المساعدة على التخلص من الفقر في أسرع وقت ممكن.

المادة ١٤

على مدى السنوات السابقة، ظلت الحكومة الصينية تحث باستمرار على تعليم المرأة الريفية وتدريبها. ويرجع تاريخ حملة محو الأمية، التي تشدد على خفض عدد الأميات بتنظيم مدارس ليلية ومدارس شتوية، إلى عقد الخمسينات. والمعلومات والمهارات الزراعية مدرجة دائما في مناهج هذه المدارس. ومع تطور الزراعة، أتيح للمرأة الريفية قدر أكبر من الفرص التعليمية بفضل إنشاء طائفة متنوعة من المدارس النظامية ومراكز التكنولوجيا الزراعية في المناطق الريفية. ومع الأخذ بنظام المسؤولية التعاقدية للأسر المعيشية في الثمانينات أصبحت المرأة طرفا متعاقدا مستقلا للأراضي ومستغلا رئيسيا لها. ولتحسين مستوى المرأة كيما تضطلع بدور أكبر في الإنتاج الزراعي، بدأ الاتحاد النسائي لعموم الصين، بدعم واسع النطاق من الوكالات الحكومية والمنظمات الجماهيرية، حملة بين النساء الريفيات في عام ١٩٨٩ روجت لتعلم

واكتساب التكنولوجيات والمنافسة من أجل الإنجاز والاسهامات. ومنذ ذلك الحين شاركت أكثر من ١٢٠ مليون إمرأة ريفية في هذه الحملة وتعلم أكثر من ٩٠ مليونا منهن واحدة أو اثنتين من المهارات الإنتاجية. بل أن ١٥ ألف امرأة قد حصلت، نتيجة لهذه الحملة، على مركز الخبير على مستوى المقاطعة، ومنحت ٥١٠ آلاف امرأة لقب فني، وعدت أكثر من مليون أسرة معيشية، ترأسها امرأة، أسرا خاصة للتكنولوجيا الزراعية. وتعلمت أكثر من ٢٠ مليون امرأة القراءة والكتابة. وقطعت هذه الحملة شوطا بعيدا صوب تعزيز دور المرأة في مجالات الزراعة والحراجة ورعاية الحيوان والحرف الثانوية وصيد الأسماك، مما حولها إلى قوة رئيسية في التنمية الريفية. وتشكل المرأة في الوقت الراهن ٧٠ في المائة من القوى العاملة في مجالات زراعة المحاصيل وتربية الماشية، وما بين ثلث ونصف موظفي الخدمة الريفية التي يبلغ قوامها ١٤ مليون فرد و ٤٠ في المائة من الموظفين في المؤسسات على مستوى الريف ومستوى المدن الصغيرة.

المادة ١٥

الفقرة ١

يتضمن قانون المرأة، وقانون حماية المعوقين، وقانون حماية القطر، وقانون رعاية صحة الأم والطفل، وقانون حماية العمال، التي سنت كلها بعد عام ١٩٨٩، أحكاما تؤكد المساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون.

الفقرة ٢

تنص المادة ٢٩ من قانون المرأة على عدم جواز المساس بما للمرأة من حقوق ومصالح مشروعة في علاقات الملكية المشتركة كما في الزواج أو الأسرة.

وتنص المادة ٣١ على أن القانون يحمي المساواة بين حقوق المرأة والرجل في وراثة الممتلكات. فللأرامل من النساء الحق في التصرف في الممتلكات الموروثة، وهو حق لا يجوز لأحد أن يتدخل فيه.

وتنص المادة ٤٤ على أنه في حالة الطلاق، يقسم البيت المؤجر مناصفة بين الزوج والزوجة بناء على اتفاق متبادل بينهما.

الفقرة ٣

توافق الحكومة الصينية على هذا الحكم وقد تصرفت بناء على ذلك.

الفقرة ٤

لا تفرض الحكومة الصينية قيودا على حركة الأشخاص أو على اختيار أماكن السكن. بيد أنها وضعت طرقا لإدارة انتقال السكان بما يكفل حقوقهم المشروعة في العمل والحياة والدراسة. فعلى سبيل المثال: أنشئ في شنغهاي "مركز خدمة السكان الوافدين" ليقدم لمن يصل حديثا من الوافدين ما يحتاج إليه من مساعدة في مجال العمل والدراسة والمعيشة، بما في ذلك خدمات السكن والطعام والترفيه والتعليم والإدارة.

وأنشأت مدارس للعمال المهاجرين لإعطائهم دورات في المعارف القانونية، ودورات تكميلية في التعليم العام والتدريب على اكتساب المهارات العملية.

المادة ١٦

ترد المعلومات المطلوبة بموجب هذه المادة في قانون الزواج وقانون المرأة. ولقد تطورت في السنوات الأخيرة القوانين واللوائح المحلية المتعلقة بهذه المادة تطورا مطردا وهي تتضمن ما يلي:

(أ) تحرم قوانين مقاطعة جيجيانغ زواج المصلحة المرتب وزواج الارتزاق وغيرهما من أشكال التدخل في الزواج؛

(ب) وتنص المادة ٣٥ من طرق تنفيذ قانون المرأة لمقاطعة كينجهاي على أن القانون يحمي حق المرأة في حرية الزواج ويحرم زواج المصلحة المرتب وزواج الارتزاق ومصادرة الممتلكات باسم الزواج.

وتحظر قوانين مقاطعة جيانغخي على أي فرد، بمن في ذلك أفراد أسرة المرأة، ممارسة ضغط عليها ضد ارادتها وانتهاك حقها في حرية الزواج أو حرمانها منه؛

(ج) تطالب قوانين مقاطعة هوبي بالاستماع إلى آراء الطرفين في حضورهما أثناء تسجيل الطلاق، وأن تدرس القضية بعناية طبقا لقانون الزواج؛

(د) وتنص طرق تنفيذ قانون المرأة لمقاطعة لياونينغ على أن للأبوين حقوقا متساوية في الولاية على أبنائهما القصر. وتراعى مصلحة الأم عند تناول قضايا تنطوي على تربية الأطفال بينما تؤخذ في الاعتبار المصلحة المثلى للأطفال؛

(هـ) وتطالب طرق التنفيذ نفسها لمقاطعة لياونينغ أن تتولى الوكالات المعنية توفير وسائل وأساليب مأمونة وموثوقة وفعالة لمنع الحمل؛

(و) وتشترط اللوائح المحلية لمقاطعة أنهوي من الزوج والزوجة، لكونهما متساويين في الأسرة، تبادل الاحترام والمحبة فيما بينهما؛

(ز) وتنص قوانين مقاطعة هاينان على أن للزوج والزوجة حقوقا متساوية في التصرف في ممتلكات أسرتهما وعلى أن المرأة تتمتع بنفس حقوق الرجل في الإرث.

الجزء الثالث

طبقا للفقرة ٣٢٣ من منهاج العمل، ينبغي أن يتضمن التقرير الذي تقدمه دولة طرف تسري عليها أحكام المادة ١٨ من الاتفاقية بيانات بشأن تدابير تنفيذ منهاج العمل.

وقد دأبت الحكومة الصينية على أن تعلق أهمية كبيرة على النهوض بالمرأة وتقدمها، وتعتبر المساواة بين الجنسين إحدى السياسات الأساسية للدولة، وهي سياسة ترمي إلى تشجيع التنمية الاجتماعية، وفي أعقاب المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في بيجين، بدأت الحكومة الصينية تترجم التزاماتها الرسمية إلى إجراءات ملموسة. وانسجاما مع البرنامج الخاص بالنهوض بالمرأة الصينية (١٩٩٥-٢٠٠٠) ومراعاة لمجالات اهتمام منهاج العمل وأهدافه الاستراتيجية، قامت اللجنة العاملة المعنية بالمرأة والطفل، التابعة لمجلس الدولة بعقد اجتماع في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ لكبار المسؤولين في وزارات الحكومة المركزية وفي حكومات المقاطعات حيث ركزوا على تنفيذ البرنامج وعلى أنشطة متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وطلب الاجتماع إلى السلطات وضع خطط للنهوض بالمرأة في مناطقها ومصالحهم الحكومية وإدماجها في برامجها الإنمائية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة. كما طلب إلى السلطات أن تكفل توافر ما يكفي من الموارد البشرية والمادية والمالية لتنفيذ البرنامج ومنهاج العمل.

وطبقا لأهداف البرنامج ومجالات الاهتمام الأساسية لمنهاج العمل، قامت وكالات حكومية عديدة بتحديد ما يخصها من مجالات ذات أولوية للتنمية. فعلى سبيل المثال:

اقترحت وزارة العمل اتخاذ تدابير شتى لتوجيه المؤسسات من أجل أن تطور بنشاط مجالات وأشكال عمل ملائمة للمرأة، وأن توفر المزيد من فرص العمل لها وتكفل عدم انخفاض معدل النمو فرص عمل المرأة إلى أقل من نظيره بين الرجال. ودعت أيضا إلى إنشاء المزيد من المشاريع الريفية والمحلية وبالتالي إيجاد مزيد من فرص العمل للمرأة الريفية. وينبغي بذل جهود لمساعدة النهوض بالمرأة في المناطق النائية والفقيرة التي تقطنها أقليات عرقية. وينبغي الحفاظ على نسبة المتدربات في برامج التدريب السابقة على العمل عند نسبة تتجاوز ٥٠ في المائة، بينما ينبغي استكمال تعليم ١٠ ملايين امرأة في الأقاليم الفقيرة القراءة والكتابة وتدريبهن على اكتساب مهارات الإنتاج.

وقررت لجنة التعليم الحكومية إيلاء اعتبار الأولوية لتعليم المرأة عند وضع كل من برامج تطوير التعليم أو الخطط السنوية. وينبغي بذل جهود أخرى لتوفير الحوافز المتعلقة بالسياسات من أجل تطوير تعليم المرأة، بما في ذلك وضع وصقل القوانين واللوائح والسياسات والتدابير المعمول بها في هذا المجال.

وقد عقدت وزارة الأمن العام العزم على إعطاء أولوية قصوى لحماية الحقوق والمصالح المشروعة للمرأة والطفل. وينبغي اتخاذ تدابير فعالة لقمع الأفعال الإجرامية مثل اختطاف النساء والمتاجرة بهن والتخلي عنهن واضطهادهن وإهانتهن وقمع الآفات الاجتماعية مثل البغاء، مع بذل جهود فعالة في مجال إنقاذ ضحايا الاختطاف وإعادة تثقيف البغايا.

ودعت وزارة الصحة العامة إلى ترشيد استخدام الموارد من خلال كفالة تقديم ما يلزم من دعم لرعاية صحة الأم والطفل بتوفير ما يكفي من الموارد البشرية والمالية والمادية، ولا سيما في المناطق النائية والفقيرة التي تقطنها أقليات وفي مناطق القواعد الثورية القديمة التي تحتاج إلى مشاريع وسياسات تمويل تفضيلية. وينبغي تعزيز إنشاء وتحسين مرافق رعاية المرأة والطفل وزيادة تدريب العاملين الصحيين على صعيد القواعد الشعبية بما يكفل تحسين قدرة ونوعية مقدمي الخدمات بصورة مطردة. وينبغي دراسة احتياجات مختلف فئات السكان من الخدمات دراسة دقيقة وتقديم خدمات صحية واسعة ومتعددة المستويات.

وفي غضون ذلك، اجتمعت كلمة النساء الصينيات من كافة القوميات والطبقات الاجتماعية، ومن منظمات غير حكومية عديدة، على دعم تنفيذ كل من البرنامج ومنهاج العمل وذلك من خلال وضع خططها الخاصة. فعلى سبيل المثال: قدم الاتحاد النسائي لعموم الصين، مستغلا خصائصه ومزاياه الفريدة، سلسلة من الإجراءات المتعلقة بالمرأة لتعزيز تنفيذ البرنامج. وهي تشمل ما يلي: مساعدة مليون إمرأة على حل مشاكلهن الأساسية المتعلقة بالغذاء والكساء على أساس مستقر بحلول عام ٢٠٠٠ وذلك من خلال تنظيم مختلف الدورات لتعليم القراءة والكتابة ودورات تدريب على اكتساب مهارات الإنتاج، وتطوير العمليات الاقتصادية المنزلية وبدء مشاريع لتخفيف حدة الفقر؛ ومساعدة وكالات العمل في مجال تنفيذ برامج إعادة استخدام المرأة وذلك من خلال تحسين التدريب المهني وتوسيع صناعة الخدمات بحيث يمكن إعادة استخدام مليون عاملة سبق تسريحها. وستواصل الاتحادات النسائية على مختلف المستويات التعاون مع الوكالات الحكومية المعنية لتنفيذ هدف القضاء على أمية ٣ ملايين امرأة كل عام، وتشجيع تنفيذ "مشروع براعم الربيع" من خلال حشد جهود جميع القطاعات الاجتماعية لتمويل إكمال مدارس للبنات لكفالة حقهن في التعليم.

ويعد تنفيذ البرنامج، الذي هو بمثابة خطوة لتجسيد سياسة الصين الأساسية بتحقيق المساواة بين الجنسين، عملا رئيسيا من أعمال متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. ولتعظيم المشاركة الاجتماعية في التنفيذ، نظمت اللجنة العاملة المعنية بالمرأة والطفل التابعة لمجلس الدولة، بالتعاون مع الحكومة البلدية لبيجين تجمعا جماهيريا ضمت نحو ٤ ٠٠٠ شخص في ١٣ أيار/مايو ١٩٩٦ مفتتحة بذلك حملة إعلامية للبرنامج استغرقت شهرا (من منتصف أيار/مايو إلى منتصف حزيران/يونيه). وتم بعده تقديم خدمات استشارية واسعة النطاق متصلة بالحملة الإعلامية.

وعقب اختتام المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، قامت مستويات الحكم الصينية المختلفة بالكثير خلال العام لمتابعة تنفيذ البرنامج ومنهاج العمل. كما قام الكثير من المقاطعات ومن مناطق الحكم الذاتي والبلديات التي تخضع مباشرة للحكومة المركزية بوضع برامج إنمائية للمرأة كل في منطقتها.

- - - - -